

كتاب الشهر

حقوق الإنسان في الواقع الاقتصادي - السياسي المهيمن؟ ماجد الزامل: بحثاً عن عولمة ذات وجه إنساني

في كتابه الجديد "حقوق الانسان في زمن العولمة الرأسمالية"، يضع الباحث ماجد احمد الزامل شروطاً وملاحظات لتكون العولمة في مصلحة البشر فعلاً، وليس كما هو واقع الحال اليوم

تعد العولمة، كمفهوم كوني، فلسفة او بداية عالم جديد تبلور بعد نهاية الحربين العالميتين، مع بروز شرعة حقوق الانسان، وتوجه زعماء العالم الى درة النزاعات والحروب المستقبلية من خلال ارساء نظام جديد يقوم على ازالة الحدود التي تعرقل التجارة بين الدول، والعمل بالتالي على زيادة الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لشعوب العالم.

هكذا، عقد ممثلو 44 دولة مؤتمرًا في بريتون وودز في الولايات المتحدة عام 1944، ليتوصلوا الى اتفاقية "بريتون وودز" التي تضمنت خططا من اجل استقرار النظام العالمي المالي، وتشجيع انهاء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول ان العولمة قامت على اربع ركائز اساسية: "المنافسة الكبيرة بين القوى العالمية العظمى، وانتشار عولمة الانتاج وتبادل السلع، والابتكار والابداع التكنولوجي، والتحديث المستمر" وفق ما يقول الباحث امجد قاسم في كتابه "العولمة: مفهوماها، اهدافها، خصائصها".

اذا، في الشق النظري، فإن العولمة ترمي الى رخاء شعوب العالم وازدهارها، تجنباً لاي حروب مستقبلية. لكن هل هذا ما حصل حقاً؟ هل

حقوق الانسان وكرامته وحقه في العيش بحرية وبرخاء امور تقع على سلم اولويات العولمة؟ هذا ما يجيبنا عليه الباحث ماجد احمد الزامل في كتابه الجديد "حقوق الانسان في زمن العولمة الرأسمالية" الصادر اخيراً عن "دار الفارابي".

الكتاب الذي قسم الى اربعة فصول (لكل فصل مباحث عدة)، يعود بنا الى نشأة مفهوم العولمة مع شرعة حقوق الانسان الصادرة عن الامم المتحدة، ليأخذنا بعدها الى عالم التناقضات تعيش فيه، خصوصاً في البقعة العربية، والدول التي في طور النمو. يفند المؤلف مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اعاقت حرية الافراد، وهضمت حقوقه،

ودفعت بعضهم الى الهجرة بحثاً عن حد ادنى من الحياة اللائقة. لكن الباحث لا يكتفي بذلك، بل يطرح في كل فصل، اقتراحات وحلولاً ودليلاً يساهم في معالجة كل مشكلة لو وجدت الارادة السياسية لذلك.

في كتابه، يشير الزامل الى ان عالمنا المعاصر يعيش مرحلة متقدمة من العولمة الشاملة التي تمهد لثقافة كونية تتجاوز كل الحدود الجغرافية، خصوصاً مع ثورة الاتصالات والفورة التكنولوجية والرقمية وما اتاحتها من انفتاح الشعوب على بعضها، وتحول العالم الى قرية كونية صغيرة. اما في المنطقة العربية، فقد ظهر جيل جديد من المثقفين العرب "الذين يتشكل وعيهم اليومي من طريق مقولات الثقافة الاستهلاكية لعصر العولمة. وتكمن معضلة الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين في انعدام حرية الرأي والتعبير، وغلبة الكمي على النوعي، وهيمنة ثقافة التبرير على ثقافة التغيير. وهناك شريحة واسعة من المثقفين العرب تخشى مخاطر الانتماء الى الثقافة النقدية التي تعرّضها للقمع والاضطهاد".

اضف الى ذلك عجز المؤسسات الثقافية العربية عن اداء دورها في استقطاب النخب الجديدة من ذوي الطاقات الابداعية المتميزة، ما ادى الى تهميشها في وطنها، ودفعها الى اتخاذ موقف سلبي من الدولة ومؤسساتها الثقافية، فيما اختار بعضها الاخر الهجرة والاستقرار في الخارج. في اختصار، زمن العولمة الذي بلغ اوجهه، يقابله عجز عربي عن توليد مشروع نهضوي جديد يعيد الى العرب موقعهم في الساحة الثقافية والعلمية العالمية بحسب المؤلف، خصوصاً وان مجتمع المعرفة هو ركيزة المنافسة على المستوى الدولي.

ما الذي حصل اذا؟

صار العرب اتباعاً و"ضحايا" للعولمة الثقافية

يدعمون الزراعة في بلدهم، لكنهم لا يترددون في تفكيك زراعة الدول الاخرى من خلال ضغط السوق المفتوحة، مما يزيد من تبعية هذه الدول، ويؤثر بالتالي في حقوق هذه الشعوب ومعاناتها".

اذا اردنا ان نختر المقطع السالف بعبارة، فهو ان العولمة في هذه الحالة، هي الشكل الحديث من الاستعمار، حيث الدول الكبرى تعمل وتسعى الى السيطرة على ثروات البلدان الاضعف (وهنا الدول في طور النمو والعالم العربي) واستغلال خيراتها، وترسيخ حضورها وديمومتها من خلال وكلاء محليين تابعين لها.

ويرى الباحث ان العولمة ما هي الا تنمة لمشروع الهيمنة الاميري المعولم الذي يقوم على هدفين هما تعميق العولمة الاقتصادية، اي سيادة السوق عالمياً، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية. وهذا "هو جوهر الامبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين". فالوضع القائم هو امتداد لجوهر الرأسمالية القائم على التمدد والتوسع بدواعي القوة والاكراه بحسب المؤلف.

وسط هذه المشهدية العالمية، يجد المواطن العربي نفسه بين سندانين: الاول هو العولمة التي تشكل امتداداً لنظام استعماري اميري في الدرجة الاولى، والثاني هو الدولة التي يعيش هذا المواطن في نظامها، فهي تحاصره بمختلف اشكال القيود والتضييق والاضطهاد.

في العالم العربي مثلاً، ما زالت التقاليد والعرف والعادات ونفوذ رجال الدين اقوى من القانون. وبالتالي، يكره معظم الناس تدخل الدولة في تنظيم شؤون حياتهم او تسوية نزاعاتهم، بل يرونه على انه تدخل في شؤونهم! وبينما صارت حرية الرأي والتفكير والاعتقاد والتعبير من البديهيات في البلدان المتقدمة، ما زال مواطنو العالم الثالث يعتقدون "ان مجرد التفكير في الحرية هو خروج على العرف والعادات والتقاليد والايديولوجيات السياسية". بل ان السلطات السياسية في بلداننا لم تفعل سوى اعادة انتاج الاستبداد الاجتماعي والديني في الحقل السياسي وفق ما يورد الباحث. فالسلطة السياسية في بلدان العالم الثالث كبحت طموحات شعبها المتطلعة الى الحرية، وبالتالي تحولت الى مصدر لانتاج التعصب والتطرف في المجتمع "وصارت



غلاف الكتاب.

العرب ضحايا العولمة الثقافية التي تعني فرض "ثقافة الامة القوية الغالبة على الامر الضعيفة"

حرية الفرد محاصرة بين استبداد المجتمع واستبداد السلطات السياسية".

ويرى الزامل ان الحريات الفردية لا تشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي او استفزازاً للمشاعر الدينية للاغلبية، بل انه "من التخلف الفكري ومن الجهل بالدين ان يعتبر بعضهم الدعوة الى حرية الضمير والمعتقد، كما دعت اليها الشرائع السماوية حيث لا اكراه في الدين، تهديداً لقيم المجتمع وحرباً على العقيدة، في حين انه لا يجد حرجاً في التعايش مع الاستبداد والفقر والجهل والمرض والامية التي هي آفات مدمرة للانسان والمجتمعات". ويتوقف الباحث عند القيم المتعلقة بالحرية واحترام حقوق الانسان وتنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام التي تشكل عناصر ضرورية للديموقراطية. والديموقراطية

بدورها "توفر تلك البيئة اللازمة لحماية حقوق الانسان وممارستها على نحو يتسم بالكفاءة". الى جانب النظام السياسي والاجتماعي الذي يؤثر مباشرة في حرية الفرد وحقوقه في المجتمع، هناك الشق الاقتصادي الذي لا يقل اهمية بتاتا. فثمن الحرية ودرجتها مرتبطة الى حد كبير بـ"مدى تقدم المجتمع اقتصادياً، وتوافر عوامل الثروة فيه، وانتعاشه المالي، شريطة قيامه بتنظيم وتوزيع اكثر عدالة للثروة وتأمين الامن المادي والمعنوي لمختلف الطبقات الاجتماعية". في غياب هذا الشرط، فإن ذلك سيؤدي حكماً الى انتفاء الحرية، وفقدانها جوهرها الحقيقي الانساني والشامل.

في كل فصل، يقدم المؤلف محاور معمقة في المشكلات والآفات، مقترحاً بدائل سياسية واقتصادية واجتماعية، ليخلص في الفصل الاخير الى نقاط ومحاور عدة اعتبرها اساسية في الدفع قدماً نحو تعزيز حقوق المواطن العربي. اذ يدعو على سبيل المثال الى حضور قوي للمجتمع المدني والاعلانات الدولية لبث روح التسامح بين الافراد والقضاء على الاستبداد. كما يناقش مسألة ان حدود سلطة الدولة يجب ان تقف عند حقوق الافراد وحررياتهم، وان الاستبداد الفكري يؤدي حكماً الى الانغلاق ومصادرة الحريات.

ويرى ان "من يستقرئ التاريخ، يتبين له بجلاء ان الاهتمام الاول للفرد عبر العصور هو المطالبة بحقوقه وحرياته، وان تطور المجتمعات السياسية هو في الواقع تطور لصراع مرير ومتواصل بين السلطة السياسية التي هي ضرورة اجتماعية لاقامة حياة فضلى، والحربة التي ينشدها الانسان بطبعه".

في المحصلة، انها مشهدية متشائمة بعض الشيء يقدمها المؤلف لحقوق الانسان في زمن العولمة الرأسمالية، لكن ايضا لوضع المواطن العربي بشكل خاص. هذا الفرد، المحاصر بمختلف اشكال القيود الاجتماعية والسياسية، يجد حقوقه الاولى مثل حرية التعبير والرأي، مهضومة من سلطة سياسية اعادت انتاج الموروث الديني والاجتماعي.

لعل التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات العالمية المعنية بحقوق الانسان، خير مؤشر الى حالة التدهور المستمرة في العالم العربي لجهة الديموقراطية والحريات السياسية والفردية، والانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها حقوق الانسان في منطقتنا.